جوانب من سياسة إصلاح الدعم الحكومي مع الإشارة إلى حالة الجزائر

Aspects of Government Subsidy Reform Policy with Reference to the Case of Algeria

طابي مفتاح [1] ، طرشي محمد[2]

[1]جامعة الشلف (الجزائر) مخبر الانظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية في ظل التحولات العالمية الكلية m.tabi@univ-chlef.dz

[2]جامعة الشلف (الجزائر) مخبر الانظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية في ظل التحولات العالمية الكلية m.torchi@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال:2025/08/20 تاريخ القبول: 2025/12/03 تاريخ النشر: 2026/01/24

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع نظام الدعم الحكومي في الجزائر، من خلال إبراز مدى تمسك الدولة به وأهميته الاجتماعية والاقتصادية، نظرًا لشموليته لعدة قطاعات حيوية ومواد أساسية، واستفادته من طرف شرائح واسعة من المجتمع. غير أن استمرار هذا النظام بصيغته الحالية يشكل عبئًا متزايدًا على الميزانية العامة، خاصة في ظل التحديات المالية والحاجة المتزايدة إلى توجيه الموارد نحو الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى بيان ضرورة إصلاح الدعم الحكومي وفق رؤية استراتيجية متكاملة توازن بين البعد الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية. كما تعتمد الدراسة على المقاربة المقارنة من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول المشابهة، لاسيما مصر وإندونيسيا، في مجال إصلاح أنظمة الدعم. وقد خلصت الدراسة إلى أن إصلاح الدعم الحكومي أصبح ضرورة حتمية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وضمان الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والقطاعات ذات الأولوية.

الكلمات المفتاحية: إصلاح نظام الدعم الحكومي، الدعم المباشر، الدعم الضمني، العدالة الاجتماعية.

التصنيف Jel: O11 ،H53 ،H20

Abstract:

This study aims to shed light on the current state of the government subsidy system in Algeria by highlighting the extent of the state's commitment to it and its social and economic importance, given its coverage of several vital sectors and essential commodities, as well as its benefits to broad segments of society. However, the continuation of this system in its current form constitutes a growing burden on the public budget, particularly in light of financial challenges and the increasing need to direct resources toward investment in human capital and sustainable development. From this perspective, the study seeks to demonstrate the necessity of reforming the government subsidy system within an integrated strategic vision that balances social considerations with economic efficiency. The study also adopts a comparative approach by drawing on the experiences of similar countries, notably Egypt and Indonesia, in reforming subsidy systems. The findings conclude that reforming government subsidies has become an imperative to achieve social justice, stimulate economic growth, and ensure the optimal use of state resources by directing them toward eligible groups and priority sectors.

Keywords: Reform of the Government support system, direct support, implicit support, social justice.

.Jel Classification Codes : G23, O33, G18, G10

1- مقدمة:

إن سياسة الدعم التي انتهجتها الدولة الجزائرية كانت نابعة من طبيعة النظام الاشتراكي ، إضافة إلى أن الدولة كانت فتية بعد حقبة من الاستعمار ، واستمرت سياسة الدعم سواء فيما تعلق بالمواد واسعة الاستهلاك أو ما تعلق بالجوانب الأخرى كالصحة والتعليم والنقل وكثير من الخدمات ، لكن بعد الصدمة البترولية سنة 1986 وتهاوي أسعار البترول حدث خلل كبير في الموازنة العامة للدولة، وعجز كبير في الميزان التجاري، إضافة إلى المشاكل الأمنية والسياسية التي عرفتها البلاد، مما حتم على الدولة اللجوء للاستدانة من صندوق النقد الدولي، حيث وضع هذ الأخير شروطه الخاصة ومنها تقليص الدعم ، ثم توجهت الجزائر سنة 1995 بطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وفق مسار طويل ومعقد ، هاته الظروف التي مرت بها الجزائر حتمت على السلطات الجزائرية التفكير في مراجعة وإصلاح سياسة الدعم الحكومي، سواء فيما تعلق بدعم المواد واسعة الإستهلاك، أو دعم مختلف الخدمات وكذا الدعم الضمني ، وذلك راجع للعبء المالي الذي يمثله هذا الدعم على ميزانية الدولة خاصة مع وجود تبذير للمواد المدعمة واستفادة جميع الفئات من ذلك دون تمييز بين الأغنياء والفقراء.

وعلى ضوء ما سبق نطرح **الإشكالية الآتية:**

ماهي أهم الجوانب التي يرتكز عليها إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر؟

وتتفرع عنها أسئلة فرعية:

- ما المقصود بالدعم الحكومي وماهي أهم أشكاله؟
- ماهي الأهداف المتوخاة من سياسة الدعم الحكومي؟
- ماهي أهم الجوانب التي يمكن أن يمسها إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر؟
- كيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول في مجال إصلاح الدعم؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على بعض الجوانب الأساسية التي ينبغي أن يمسها اصلاح الدعم منها إعادة النظر في دعم المواد واسعة الاستهلاك ، والمواد الطاقوية ، والأهم من ذلك ضبط الفئة المستفيدة من الدعم بحيث يصل إلى مستحقيه.

أهمية الدراسة:

تكتسي هاته الدراسة أهمية بالغة لطبيعة الموضوع ، والذي يعتبر من مواضيع الساعة التي تشغل الدولة، بغية توفير موارد تمكنها من صرفها في مجالات حيوية لا سيما ما يرتبط بالعنصر البشري كالتعليم، والصحة ....

تقسيمات الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور وهي:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي.

المحور الثاني: إصلاح الدعم الحكومي وأهميته.

المحور الثالث: تجارب دولية لإصلاح الدعم الحكومي.

المحور الرابع: آفاق إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر .

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي وذلك بالوقوف على مفهوم الدعم وأنواعه وأهميته، كما تعتمد على المنهج التحليلي من خلال تفصيل الدعم الحكومي وبيان المجالات التي يمسها مع مقاربة تجارب دولية حتى يتسنى إعطاء بدائل واقتراحات لإصلاح منظومة الدعم الحكومي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: طارق اسماعيل ، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي أبوظبي الإمارات العربية المتحدة 2018 بعنوان سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، ،تهدف الدراسة إلى بيان الجوانب المختلفة لواقع سياسات الدعم في الدول العربية ، وأشكاله ونطاقه وآليات تنفيذه ، وكذا

الوقوف على تطور سياسات الدعم ، وآخر الإصلاحات المتبعة ، وأظهرت النتائج أنه رغم الفعالية النسبية لسياسة الدعم في تحقيق الأهداف المنشودة في الأجل القصير ، إلا أن الواقع العملي يرهن على الاستمرار في هاته السياسة على المدى الطويل له تداعيات سلبية منها الإسراف في استهلاك المواد المدعمة، زيادة نمو النفقات العامة بشكل متسارع، تشجيع التهريب عبر الحدود....

الدراسة الثانية : بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، مقال بعنوان إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي ، الهدف من الدراسة الوقوف على سياسة الدعم في الجزائر من ناحية فعاليته الاقتصادية والاجتماعية، أظهرت نتائج الدراسة أن سياسة الدعم مكلفة وموجهة للجميع لذا يجب استبدال الدعم الشمولي بنظام تحويلات نقدية تصل مباشرة للمعوزين.

الدراسة الثالثة: فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، مقال بعنوان واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي، هدفت هاته الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه سياسة الدعم في الرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وخلصت الدراسة على أنها سياسة فعالة في بعض القطاعات على غرار التعليم، لكنها لا تحقق العدالة الاجتماعية فيما يخص سياسة دعم الأسعار بسبب انحيازها للأغنياء بدل الفقراء.

2- مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي:

2-1- تعريف الدعم الحكومي:

كلمة دعم تعني مساعدة، أو إعانة، ويطلق على المساعدات التي تقدمها الحكومة سواء كانت عينية أو نقدية للمنتجين الخواص، أو تلك الإعانات التي تساهم بها الدولة من أجل تمكين المستهلكين من اقتناء بعض السلع والخدمات.[1]

- تعريف الموسوعة البريطانية للدعم :

الدعم: هو امتياز اقتصادي أو امتياز ممنوح من قبل الحكومة للشركات الخاصة أو الأسر أو الوحدات الحكومية الأخرى، من أجل تعزيز هدف عام، وهو يشمل مدفوعات الرعاية الاجتماعية الرامية إلى تحسين أوجه عدم المساواة في توزيع الدخل، والبرامج الحكومية الأخرى التي تهدف إلى التخفيف من آثار قوى السوق.[2]

- تعريف الأمم المتحدة للدعم:

الدعم عبارة عن دفوعات نقدية من جانب الحكومة إلى المنتجين والمستهلكين من أجل تحفيزهم على زيادة الانتاج أو لتشجيعهم على استخدام مصدر معين من مصادر الطاقة.[3]

- تعريف منظمة التجارة الدولية:

عرفت منظمة التجارة الدولية الدعم بأنه: مبلغ من الأموال المقدمة من الأموال العامة لمساعدة قطاع ما أو الحفاظ على سعر منتج ما أو خدمة ما على مستوى منخفض، ويستند تعريف المنظمة للدعم على ثلاثة عناصر أساسية وهي:[4]

1 – مساهمة مالية مباشرة أو غير مباشرة

2- تصدر من السلطات العامة أو أي هيئة عامة.

3- تمنح هذه المساهمة ميزة للحصول على السلعة أو الخدمة بسعر منخفض.

إذن يمكننا تعريف الدعم الحكومي بأنه مساعدات تقدمها الحكومة للأفراد والهيئات سواء على شكل مباشر أو غير مباشر، وتهدف إلى خفض أسعار المواد أو الخدمات المراد دعمها.

2-2- أشكال الدعم الحكومي:

تتنوع وتختلف أشكال الدعم حسب طبيعة الخدمات والسلع وكذلك الفئات المستفيدة من الدعم سواء تعلق الأمر بالمنتجين أو المستهلكين، ومن أهم أشكال الدعم المعتمدة في الدول العربية الدعم المعمم للأسعار والذي يأخذ عدة أوجه منها : تخفيض أسعار بعض السلع أو الخدمات إلى ما دون تكلفة إنتاجها أو استيرادها، أو منح إعفاءات وامتيازات ضريبية وجمركية أو تخفيض الرسوم الحكومية أو خفض أسعار

الصرف إلى أقل من الأسعار الرسمية، بغية تسهيل استراد بعض السلع، إضافة إلى الدعم النقدي الموجه إلى بعض شرائح المجتمع ، وكذلك تخفيض نسب الفوائد على القروض الموجهة لقطاعات يراد دعمها.

وبالنظر للأعباء المالية المثقلة للموازنة العامة يمكن تقسيم أشكال الدعم إلى:

1- دعم مباشر أو صريح (EXPLICIT): يتمثل في اعتمادات مالية على السلع والخدمات المدفوعة ويشار إليها في الموازنة العامة للدولة.

2- دعم غير مباشر أو ضمني(IMPLICIT) : حيث تتنازل من خلاله الدولة عن جزء من الإيرادات العامة، بغية تخفيض الكلفة المالية للخدمات والسلع المعنية بالدعم إلى ما دون تكلفة التموين والتوزيع، ونذكر منها:

- خفض الأسعار:

يعتبر شكلا شائع الانتشار من أشكال الدعم المعروفة وخاصة في الدول العربية ومن أمثلة المواد التي يشملها الدعم نذكر الكهرباء، الماء، الغاز....إلخ .[5]

- خفض الضرائب والرسوم الحكومية:

ونخص بالذكر الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات وخاصة ما تضمنته المواد الآتي ذكرها من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: [6]

- المادة 13 الفقرة رقم 03: أعفت من الضريبة على الدخل الإجمالي المداخيل المتأتية من النشاط المتعلق بالحليب الموجه للاستهلاك على حالته.
- المادة 138 الفقرة 4: أعفت من الضريبة على أرباح الشركات مداخيل التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذلك الشركات التعاونية لإنتاج وحفظ وبيع المنتوجات الفلاحية.

- دعم الفوائد على القروض:

حيث تتحمل الدولة فوائد القروض من أجل تسهيل حصول الأسر الفقيرة على قروض ميسرة خاصة في قطاع السكن والإنتاج الزراعي وهوما يعمل به الصندوق الوطني للقروض الموجهة للإسكان. [7]

2-3- أهداف الدعم الحكومي:

للدعم الحكومي عدة أهداف نذكر منها:

2-3-1 الأهداف الاقتصادية: [8]

- مساندة القطاعات الإنتاجية من خلال توفير البنية التحتية والخدمات.
- زيادة الطلب الفعال الذي ينتج عنه ارتفاع الدخل والاستثمار ، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.
- تنوع في مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية من خلال دعم مختلف قطاعات الإنتاج غير النفطية، وبالتالي تطوير وتغيير هيكل الاقتصاد الوطني.
- تقليص تكاليف السلع المحلية ، وجعلها منافسة للأسواق العالمية ، وبالتالي تشجيع الصادرات الخارجية، تحفيز الطلب المحلي على المنتجات الوطنية وتقليص الواردات.
- تصحيح الفشل في نظام السوق كالطلب على خدمات النقل الجماعي، الصحة والتعليم، حماية المنتجات الناشئة وضمان تأمين فرص العمل في مؤسساتها، والتوظيف الفعال في فائض إيرادات الدولة، نتيجة ارتفاع العائدات النفطية.

2-3-2- الأهداف الاجتماعية: [9]

- الحفاظ على الأمن القومي كالأمن الغذائي.
- إعادة توزيع الدخل والثروة الوطنية بين الفئات الاجتماعية.

- تقليص معدلات البطالة من خلال توفير فرص العمل نتيجة زيادة عدد المشروعات الاقتصادية.
- تأمين السكن لبعض فئات المجتمع ذات الدخول المحدودة.
- تأمين مصادر الدخل لفئات المتقاعدين والمحتاجين وكبار السن.
- تعزيز البعد الاجتماعي للدولة للقيام بدورها في تحقيق المستوى المعيشي الأفضل للأفراد، حتى تتسنى لهم حياة كريمة.
- تمكين الفئات الأقل دخلا من الحصول على السلع والخدمات الأساسية بأسعار منخفضة مقارنة مع أسعارها الحقيقية، وهو ما ينعكس على تحسين المستوى الغذائي وبالتالي رفع المستوى الصحي لدى الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على العمل وعلى الإنتاجية ومن ثم رفع مستوى المعيشة.
- معالجة ظاهرة الفقر والحد منها.

2-3-3- الأهداف السياسية:

تقوم أحيانا بعض الدول بتقديم الدعم الحكومي لأغراض سياسية فمثلا في حالة وقوع أزمة سياسية تلجأ الدولة إلى خفض أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية لإضفاء جو من الطمأنينة وتصريف الاحتقان القائم، وهذا ما يطلق عليه "شراء السلم الاجتماعي" .

3- إصلاح الدعم الحكومي وأهميته:

3-1- أسباب إصلاح نظام الدعم الحكومي:

إن الأنظمة التقليدية للدعم، خصوصا تلك التي تقوم على الدعم الشامل للسلع والخدمات، قد أظهرت العديد من الاختلالات، لذلك أصبح من الضروري اللجوء لإصلاح نظام الدعم الحكومي وذلك لعدة أسباب جوهرية نذكر من بينها ما يلي:

3-1-1- عدم التوجه الصحيح:

يعد غياب التوجيه السليم للدعم الحكومي أحد مظاهر الاختلال في نظم الحماية الاجتماعية ، حيث أن جزءا كبيرا من الإعانات المخصصة للفئات الضعيفة تستفيد منها في الواقع الفئات الميسورة، ويرجع ذلك في الغالب إلى اعتماد آليات توزيع غير فعالة تقوم على تعميم الدعم بدلا من توجيهه عبر وسائل استهداف دقيقة ،كما يؤثر هذا التشوه سلبا على ميزانية الدولة، إذ يوجه جزء مهم من الإنفاق العمومي إلى شرائح لا تحتاج فعليا إلى الدعم مما يضعف من فاعلية السياسة الاجتماعية .

3-1-2- التكلفة المالية المرتفعة:

تعد التكلفة المالية المرتفعة للدعم الحكومي من أبرز التحديات التي تواجه السياسة المالية في معظم الدول، إذ تخصص الدولة سنويا نسبة كبيرة من ميزانيتها لدعم المواد الأساسية، وعلى رأسها الطاقة والمواد الغذائية، مما يشكل عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية.

3-1-3- التأثيرات السلبية على الاقتصاد:

ان نظام الدعم الحكومي خاصة في قطاعي الطاقة والمواد الأساسية، يخلق اختلالات اقتصادية هيكلية تعيق النمو المستدام، فالدعم المفرط يشجع على الاستهلاك غير الرشيد، ويؤدي إلى هدر الموارد من خلال التهريب، وارتفاع العجز المالي في الموازنات العامة، كما أنه يقلل من الحوافز للاستثمار في قطاعات منتجة .

3-2- أهمية إصلاح نظام الدعم الحكومي:

ان السعي نحو نظام دعم عادل وفعال يتطلب رؤية استراتيجية شاملة، توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وتضع في الحسبان واقع الفئات الضعيفة، مع الحفاظ على الاستدامة المالية العامة، ومن هنا تبرز أهمية إصلاح نظام الدعم الحكومي في تحسين الاقتصاد والمجتمع.

3-2-1- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تعد العدالة الاجتماعية أحد الركائز الأساسية لأي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي ناجح، حيث تشكل الإطار الذي يساهم في خلق مجتمع متوازن يقل فيه التفاوت وتضمن فيه الحقوق الأساسية للأفراد، فالعدالة الاجتماعية تقتضي أن يوجه الدعم الى المستحقين فعليا .

3-2-2- تحفيز النمو الاقتصادي:

يمثل إصلاح نظام الدعم الحكومي خطوة حاسمة في مسار تعزيز النمو الاقتصادي، فمن خلال إعادة توجيه الدعم نحو الشرائح الضعيفة بشكل مباشر وشفاف، تتمكن الحكومات من ترشيد الإنفاق العام وتحرير موارد مالية يمكن توجيهها نحو أنشطة إنتاجية.

3-2-3- تعزيز الاستدامة المالية:

يعد تعزيز الاستدامة المالية من الركائز الأساسية لإصلاح نظام الدعم الحكومي، فعندما يعاد تصميم الدعم ليكون أكثر استهدافا، يخف العب المترتب على الموازنة العامة ويضمن التوزيع الأمثل للإنفاق الحكومي.

4- تجارب دولية في إصلاح الدعم الحكومي:

4-1- تجربة مصر في إصلاح الدعم الحكومي:" تحول نحو الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية"

منذ عام 2014 بدأت مصر في تنفيذ اصلاحات هيكلية في نظام الدعم الحكومي، خاصة في مجال الطاقة، وذلك في إطار برنامج اصلاحي اقتصادي شامل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والجدول رقم (01) يلخص أهم الإصلاحات التي قامت بها مصر في هذا المجال:

الجدول رقم 01: مؤشرات اصلاح الدعم الحكومي في مصر

المؤشر	الملاحظة
سنة البدء	2014
دعم الطاقة	انخفض من 126مليار جنيه (2013/2014) إلى 28.1 مليار جنيه (2019/2020)
برامج الحماية الاجتماعية: "برنامج تكافل وكرامة"	ارتفعت المخصصات من 7.1 مليار جنيه (2015/2016) إلى 18.5 مليار جنيه (2019/2020)
ميزانية التعليم	ارتفعت من 99.3 مليار جنيه (2015/2016) إلى 132 مليار جنيه (2019/2020)

المصدر: من إعداد الباحث، بيانات مجمعة من تقارير البنك الدولي، worldbank.org ، والموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية، https://www.mof.gov.eg، مشروع الموازنة العامة 2024/2023 . تاريخ الاطلاع: 2025/05/16.

تمثلت أبرز الاصلاحات التي قامت بها مصر في تقليص دعم الوقود تدريجيا، حيث انخفضت مخصصات دعم الطاقة من نحو 126 مليار جنيه مصري في موازنة 2014/2013 إلى نحو 28.1 مليار جنيه مصري في موازنة 2019/2020.

في المقابل عملت الحكومة على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتحقيق آثار هذه الإصلاحات على الفئات الأكثر احتياجا، أحد أبرز هذه البرامج هو**" تكافل وكرامة"** الذي يهدف إلى تقديم دعم نقدي مشروط وغير مشروط للأسر الفقيرة، والتي اعتمدت على خرائط الفقر لتحديد المستفيدين، حيث ارتفعت المخصصات لهذا البرنامج من 7.1 مليار جنيه (2015/2016) إلى 18.5 مليار جنيه (2019/2020)، وقد أظهرت التقييمات المستقلة للبرنامج تحسنا في جودة التغذية والتحصيل الدراسي للأطفال وزيادة في استهلاك الأسر بنسبة 8.4% وتقليل احتمالية الوقوع تحت خط الفقر بنسبة 12%.[10]

كما نلاحظ أن ميزانية التعليم ارتفعت من 99.3 مليار جنيه (2015/2016) إلى 132 مليار جنيه (2019/2020) وهذا ما يعني توجيه الدعم نحو الاستثمار في رأس المال البشري.

4-2- تجربة اندونيسيا في إصلاح الدعم الحكومي:" التوجه نحو التحويلات النقدية المستهدفة"

تعد تجربة اندونيسيا في إصلاح نظام الدعم الحكومي نموذجا رائدا في التحول من الدعم العام غير المستهدف إلى التحويلات النقدية المشروطة، بهدف تحسين فعالية البرامج الاجتماعية وتقليل الفقر.

والجدول رقم (02) يلخص أهم الإصلاحات التي قامت بها اندونيسيا في هذا المجال.

جدول رقم 02: مؤشرات اصلاح الدعم الحكومي في اندونيسيا

المؤشر	الملاحظة
سنة البدء	2015
دعم الطاقة	انخفض من 20.4 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 12 مليار دولار أمريكي سنة 2024
الحماية الاجتماعية: (التحويلات النقدية، المعاشات)	ارتفعت المخصصات من حوالي 6.1 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 31.2 مليار دولار أمريكي سنة 2024

المصدر: من إعداد الباحث، بيانات مجمعة من تقارير البنك الدولي، worldbank.org ، والموقع الرسمي لوزارة المالية الاندونيسية (2014 -2024). https://www.kemenkeu.go.id/en/home . تاريخ الاطلاع : 2025/05/18.

فمنذ عام2015 بدأت الحكومة الإندونيسية في تقليص دعم الطاقة وخاصة الوقود، حيث انخفض دعم الطاقة من 20.4 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 12 مليار دولار أمريكي سنة 2024، وتحويل الموارد الى برامج الحماية الاجتماعية فنلاحظ أن المخصصات في هذا المجال ارتفعت من حوالي 6.1 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 31.2 مليار دولار أمريكي سنة 2024.

وأحد أبرز هذه البرامج هو **" برنامج كيلوارغا هارابان (PKH)"** الذي يقدم تحويلات نقدية مشروطة للأسر الفقيرة بشرط التزامهم بمعايير صحية وتعليمية محددة، مما أدى إلى تحسين مؤشرات التعليم والصحة لدى المستفيدين، بالإضافة إلى ذلك تم تطوير قاعدة بيانات موحدة لتحديد المستفيد بدقة مما ساعد في تقليل التسرب وتحسين استهداف الدعم.(11)

من جهة أخرى قامت الحكومة بتحديث برامج الدعم الغذائي مثل **" برنامج المساعدة الغذائية غير النقدية" (BPNT)** الذي يستخدم بطاقات إلكترونية لتوزيع المساعدات مما يقلل من الفساد الإداري وزاد من فعالية التوزيع.(12)

4-3- مقارنة بين التجربتين مصر واندونيسيا في سياسة اصلاح الدعم الحكومي:

قبل تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالدعم، شكل الانفاق الحكومي على دعم الطاقة عبء كبيرا على الموازنة العامة لكل من مصر واندونيسيا، وفي الجدول رقم 03 سنجد أهم أوجه المقارنة بين التجربتين مصر واندونيسيا في سياسة اصلاح الدعم الحكومي.

جدول رقم 03: جدول مقارنة مالي للتجربتين مصر واندونيسيا في سياسة اصلاح الدعم الحكومي

الدولة	سنة البدء	دعم الطاقة قبل الاصلاح	التوفير بعد الاصلاح	برامج الحماية الاجتماعية
مصر	2014	21 مليار دولار أمريكي (2013-2014)	7.1مليار دولار أمريكي(2014-2017)	- برنامج تكافل وكرامة: 4.67 مليون أسرة مستفيدة سنة 2023. - دعم غذائي. - رفع الحد الأدنى للأجور.
اندونيسيا	2015	20.4 مليار دولار أمريكي سنة 2014	15.6 مليار دولار أمريكي سنة 2015	- برنامج كيلوارغا هارابان (PKH): تحويل نقدي لـ 19.2 مليون أسرة. - برنامج المساعدة الغذائية غير النقدية (BPNT). - توزيع مواقد الغاز مجانية.

المصدر: من إعداد الباحث، بيانات مجمعة من تقرير بموقع معهد الموارد العالمية (WRI)، https://www.wri.org. وتقرير بموقع وكالة الطاقة الدولية (IEA) ، iea.org . تاريخ الاطلاع: 2025/05/19.

ففي مصر بلغ اجمالي دعم الطاقة في السنة المالية 2014/2013 حوالي 21 مليار دولار أمريكي، وكانت منظومة الدعم غير مستهدفة حيث استفادت الفئات الأغنى بشكل أكبر من الفئات الأفقر، مما زاد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية .

بالمقابل سجلت اندونيسيا انفاقا على دعم الطاقة بلغ 20.4 مليار دولار أمريكي في العام الذي سبق اصلاح الدعم 2014 ، وهو رقم مشابه لمستوى الدعم في مصر مما يعكس تحديا مشتركا بين البلدين في ادارة الموارد العامة وتوجيهها بكفاءة.

أما بالنسبة لبرامج الحماية الاجتماعية فاعتمدت كل من مصر واندونيسيا على اطلاق برامج تقدم دعم نقدي مشروط وغير مشروط للأسر الفقيرة، اضافة إلى برامج دعم غذائي موجه الى مستحقيه، فنجد مصر اعتمدت على خرائط الفقر لتحديد المستفيدين، أما اندونيسيا استخدمت بطاقات إلكترونية لتوزيع المساعدات.

نلاحظ أن مصر في أول مراحل الإصلاح وذلك خلال الفترة (2014-2017)، تم توفير حوالي 7.1 مليار دولار أمريكي، أما اندونيسيا فقد وفرت في عام واحد حوالي 15.6 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2015،وهذاما يدل على أن الأفضلية لإندونيسيا من ناحية الوفرات.

5- آفاق إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر:

5-1-واقع الدعم الحكومي في الجزائر:

بالنسبة للجزائر يتم تدعيم منتجات الطاقة من الديزل والبنزين والكهرباء والغاز الطبيعي، أما السلع الغذائية فيشمل الدعم: القمح ومشتقاته، والسكر ،وزيت المائدة، والحليب الطازج المحضر المعد للاستهلاك والمعبأ في أكياس، أما بالنسبة للخدمات الاجتماعية فإن الجزائر تدعم السكن ،وماء الشرب، والنقل، والتعليم العالي، والخدمات الصحية، والدواء، كما تدعم أيضا معاشات المتقاعدين، ومنح المجاهدين، والفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض.

بالنسبة للسلع والخدمات في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي تدعم الجزائر الصادرات الزراعية والأسمدة والمخصبات، ومياه الري، وأعلاف الحيوانات ،وكذا مدخلات إنتاج الصناعة.

تتبع الدولة سياسة المركزية لتحديد أسعار المنتجات الزراعية، من خلال شراءها بغرض خفض العرض المتاح في السوق ورفع الأسعار، أو بيع المخزون من السلع بغرض زيادة العرض المتاح لخفض الارتفاع الذي يطرأ على الأسعار .

تدعم الجزائر من خلال الموازنة العامة، الخطوط الجوية الجزائرية، والشركة الوطنية للسكك الحديدية.

أطلقت السلطات جملة من الإجراءات الإصلاحية ضمن موازنة 2016 أهم ما تضمنته زيادة في أسعار الوقود كخطوة أولى في انتظار إكمال مسار إصلاح الدعم.[13]

وبالرجوع إلى مشاريع قوانين المالية للسنوات من 2017 إلى غاية 2022 يمكن فهم توجه السلطات في الجزائر وأهمية المبالغ المرصودة للدعم بمختلف فروعه وهوما يبينه الجدول رقم (04) :

الجدول رقم 04: الدعم المباشر في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)

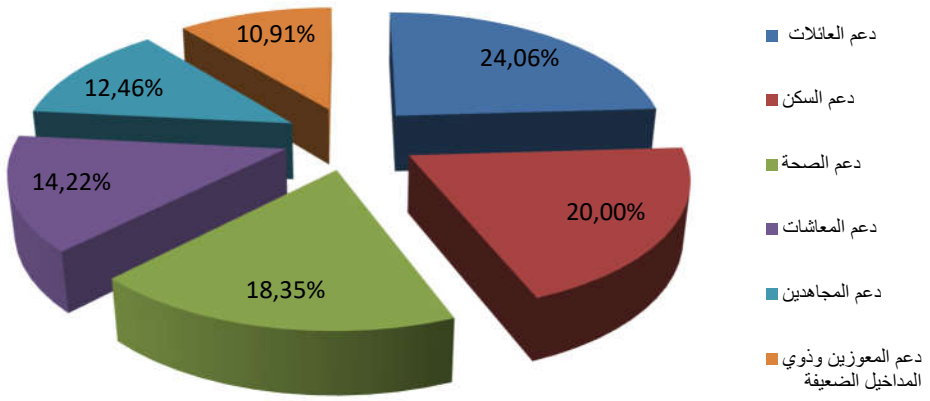
المبالغ في الجدول بـ: مليون دينار جزائري

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
دعم العائلات ويشمل	405.542	427.593	453.047	453.359	553.764	597.689
التعويضات العائلية	41.585	36.298	34.331	41.837	46.399	45.136
دعم التربية	116.721	111.835	121.457	130.814	130.948	131.694
دعم المواد واسعة الاستهلاك	182.129	197.715	208.411	198.790	280.232	315.510
دعم الماء والطاقة	65.107	81.745	88.848	81.918	96.185	105.349

دعم السكن	304.930	396.069	396.978	384.333	424.447	247.025
دعم المعاشات	236.781	256.205	281.974	288.379	292.600	332.528
دعم الصحة	330.186	330.212	336.873	354.678	397.341	361.116
دعم المجاهدون	197.859	200.446	198.895	198.395	196.600	196.050
دعم المعوزين وذوي المداخيل الضعيفة	149.625	153.292	153.000	168.372	208.421	207.596
مجموع التحويلات الاجتماعية	1.624.923	1.763.817	1.820.767	1.874.516	2.073.173	1.942.004
التحويلات الاجتماعية/ميزانية الدولة %	22.84	20.4	21.3	23.6	24.0	19.7
التحويلات الاجتماعية/الناتج الداخلي الخام %	8.4	8.7	8.8	9.8	9.5	8.4

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية، http://www.mf.gov.dz، تقرير عرض مشروع قانون المالية للسنوات (2017-2022).
تاريخ الاطلاع: 2025/05/20.

الشكل رقم 01: متوسط نسبة توزيع الدعم الحكومي على مختلف البرامج في الجزائر من 2017 الى 2022



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

من خلال الجدول رقم 04 والشكل رقم 01 يمكننا تحليل مكونات الدعم المباشر في الجزائر كما يلي:

يظهر بأن النسبة الكبيرة للدعم تذهب للعائلات بنسبة 24.06% وبخاصة دعم المواد واسعة الاستهلاك والمتمثلة في الحليب، والسكر، وزيت المائدة، والحبوب الجافة، تليها نسبة دعم السكن بنسبة 20% بمختلف صيغه وبخاصة السكن الاجتماعي ذو الطابع الإيجاري ، ثم تأتي في المرتبة الثالثة دعم الصحة بنسبة 18.5%.

بالنسبة لدعم المجاهدين يأخذ نسبة معتبرة يرجع بالأساس لدعم التقاعد لهاته الفئة وكذا مختلف المنح والخدمات المجانية المقدمة للأسرة الثورية.

بالنسبة لمجموع التحويلات في تزايد من سنة لأخرى لبعض الاعتبارات منها بقاء سياسة الدعم الاجتماعي قائمة دون إدخال إصلاحات عميقة ، دون أن لا ننسى تزايد عدد السكان من سنة لأخرى، وتوسع دائرة الفقر نظرا لارتفاع معدل البطالة إضافة إلى تهاوي القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الأسعار مختلف المواد الاستراتيجية وغيرها- خاصة عقب جائحة كورونا- وكذا المداخيل غير الحقيقية والتي لا تأخذ في الاعتبار المستوى العام للأسعار.

متوسط التحويلات الاجتماعية إلى ميزانية الدولة خلال سنوات الدراسة في حدود 22% وهي نسبة مرتفعة جدا تؤثر سلبا على النفقات الاخرى (نفقات الاستثمار، نفقات المستخدمين، نفقات العمليات المالية ، ....)

بالنسبة لمتوسط التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام لسنوات الدراسة فهي في حدود 9%.

5-2-تطور الانفاق على الدعم الحكومي في الجزائر:

شهد الانفاق على الدعم الحكومي في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2015 إلى 2024 حيث تزايدت التحديات الاقتصادية بفعل تقلبات أسعار النفط والضغوط المالية ما يلاحظ في هذه الفترة تركيز الحكومة على اعادة توجيه الدعم تدريجيا نحو الفئات الهشة من خلال سياسة الدعم المباشر بدلا من الدعم العام للسلع والخدمات ، تم تعزيز برامج تضامن وطني وكذا برامج سكن اضافة إلى منح البطالة ما يعكس توجها نحو تحسين العدالة الاجتماعية، ونلخص تطور الانفاق على الدعم الحكومي في الجزائر من خلال الجدول رقم 05.

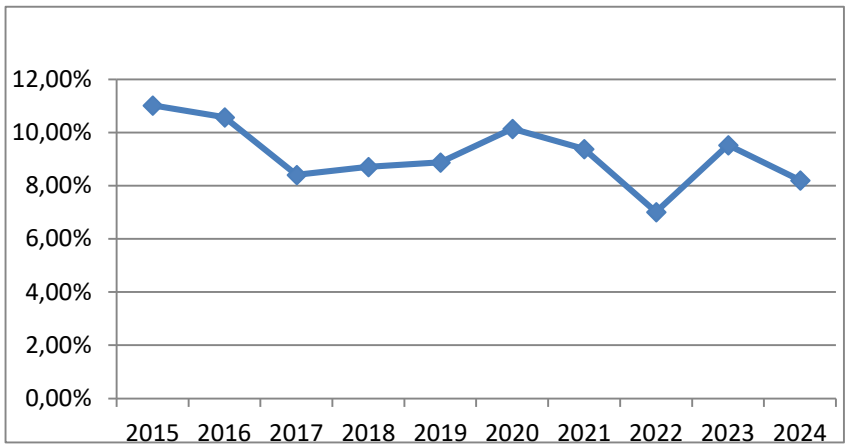
الجدول رقم 05: الإنفاق العمومي الموجه للدعم الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2015-2024

المبالغ في الجدول بـ: مليار دينار جزائري

السنة	إجمالي التحويلات الاجتماعية	الناتج الداخلي الخام	نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام
2015	1.830	16.591,9	%11.02
2016	1.841	17.406,8	%10.57
2017	1.625	19.324,6	%8.41
2018	1.764	20.259,0	%8.71
2019	1.821	20.500,2	%8.88
2020	1.874	18.476,9	%10.14
2021	2.073	22.079,3	%9.38
2022	1.942	27.688,9	%7.01
2023	2.714	28.473,6	%9.53
2024	2.916	35.530,6	%8.20

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات مجمعة من الموقع الرسمي لوزارة المالية، http://www.mf.gov.dz، تقرير عرض مشروع قانون المالية للسنوات (2017، 2018، 2020، 2024) ومشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، وموقع بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022، https://www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2025/05/20.

الشكل رقم 02 : نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام في الجزائر للسنوات (2015-2024)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

يعكس الجدول رقم (05) والشكل رقم (02) المرفقين تطور الإنفاق العمومي الموجه للدعم الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2015-2024 ،حيث يبين الجدول تذبذب مستويات التحويلات الاجتماعية والتي ارتبطت إلى حد بعيد بتقلبات الظرف الاقتصادي الكلي لا سيما ما تعلق بأسعار النفط والأزمات الصحية والمالية في السنوات الممتدة بين 2015-2020 ، حافظت الدولة على مستويات دعم مرتفعة نسبيا في إطار سياسة الحماية الاجتماعية الشاملة ، غير أن سنة 2022 شكلت منعرجا في التوجهات الحكومية حيث بدأت السلطات في تنفيذ إصلاحات تدريجية تهدف إلى عقلنة منظومة الدعم من خلال الإنتقال من الدعم المعمم إلى آلية أكثر استهدافا وفعالية ترتكز على معايير الدخل والحاجة الإجتماعية .

5-3- استراتيجيات الإصلاح المقترحة (اسقاط للدروس المستفادة من تجربتي مصر واندونيسيا) :

5-3-1- التحول إلى الدعم النقدي المباشر:

يعد التحول إلى الدعم النقدي المباشر من أبرز استراتيجيات إصلاح منظومة الدعم الحكومي ، كونه يسهم في تحسين كفاءة توزيع الموارد ويستهدف الفئات المستحقة بصورة أكثر دقة ، في حين أن الدعم العيني التقليدي غالبا ما يؤدي إلى هدر الموارد واستفادة غير مستحقيه ،فإن الدعم النقدي يمكن الحكومات من توجيه الإعانات مباشرة إلى الأسر ذات الدخل المحدود مما يعزز العدالة الاجتماعية.

كما يتيح الدعم النقدي أيضا مرونة في الإنفاق للأسر الفقيرة ، مما يسهم في تحسين ظروفهم المعيشية ودفع عجلة الاقتصاد المحلي، علاوة على ذلك فإن هذا التحول يعزز من شفافية الإنفاق العام ويحد من الفساد المرتبط بتوزيع المواد المدعمة.

كما أن التجارب الدولية مثل مصر واندونيسيا أظهرت نجاح هذا التحول في تخفيف الأعباء المالية مع المحافظة على الحماية الاجتماعية، ورغم التحديات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية والبيانات الاجتماعية فإن تطبيق أنظمة الدفع الإلكترونية وربط الدعم بالسجلات الوطنية يشكلان أدوات فعالة لإنجاح هذه السياسة .

5-3-2- تحديد الفئات المستهدفة بدقة:

تعد استراتيجية تحديد الفئات المستهدفة بدقة من أبرز الآليات المعتمدة في إصلاح نظام الدعم الحكومي وذلك لضمان وصول المساعدات إلى المستحقين فعلا وتقليل الهدر في الموارد العامة ، يعتمد هذا التوجه على استخدام قواعد بيانات شاملة وتكنولوجيا المعلومات لرصد الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر .

إن الدقة في استهداف الإعانات تساهم في رفع فعالية الدعم ويعزز العدالة الاجتماعية ويقلل من العبء المالي على الموازنات الحكومية مثل ما نجد في التجربة المصرية، التي اعتمدت على خرائط الفقر لتحديد المستفيدين، وكذا اندونيسيا التي اعتمدت قاعدة بيانات موحدة لتحديد المستفيدين بدقة.

5-3-3- إلغاء الدعم العام للمنتجات ومرافقته ببرامج حماية اجتماعية:

يشكل إلغاء الدعم العام للمنتجات إحدى الركائز الأساسية في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدول لمواجهة عجز الموازنات العامة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد ، غير أن هذا التحول في حال لم يرافقه نظام حماية اجتماعية فعال ، قد يؤدي إلى تفاقم أشكال التهميش الإجتماعي والإقتصادي خاصة لدى الفئات الأكثر هشاشة مثل الفقراء ، النساء وسكان الأرياف والمناطق المهمشة.

إن أي إصلاح للدعم يجب أن يصمم ضمن إطار شامل للحماية الاجتماعية مع اعتماد آليات استهداف فعالة وقواعد بيانات دقيقة تضمن عدم إقصاء المهمشين من الدعم البديل.

في هذا الصدد يمكن الإستفادة من التجربة المصرية حيث بالموازاة مع إصلاحات في ميدان الطاقة والتي تمثلت في تخفيض الدعم على المنتجات البترولية رافقه برامج حماية اجتماعية تهدف لحماية الفئات الهشة مثل برنامج **" تكافل وكرامة"** الذي يهدف إلى تقديم دعم نقدي مشروط وغير مشروط للأسر الفقيرة.

ويمكن الاستفادة أيضا من تجربة إندونيسيا والتي عملت على تقليص دعم الطاقة خاصة الوقود ، وتحويل الوفرات المالية لدعم مباشر يستهدف الأسر الفقيرة مثل **" برنامج كيلوارغا هارابان (PKH)"** و **" برنامج المساعدة الغذائية غير النقدية" (BPNT)** .

6- خاتمة:

إن الطابع الإجتماعي للدولة يظهر جليا من خلال المبالغ الكبيرة الموجهة للدعم، سواء للأسر أو لقطاع الصحة و السكن وغيرها، وكذلك الدعم الضمني وبخاصة خفض الضرائب ومختلف الإعفاءات، كل ذلك من شأنه أن يعزز الاستقرار والأمن في المجتمع ، غير أنه في الجانب الآخر يؤثر سلبا على ميزانية الدولة ويضعف قدراتها في إنشاء استثمارات جديدة تخلق الثروة ومناصب الشغل.

يعد اصلاح الدعم الحكومي أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة خاصة في الدول التي تعاني من ضغوط مالية متزايدة وتظهر تجربتي مصر واندونيسيا أن نجاح الاصلاح يعتمد على التخطيط التدريجي وإعادة توجيه الوفورات المالية نحو الاستثمار في رأس المال البشري واعتماد سياسات دعم نقدي مباشر لتعويض الفئات المتضررة.

بالنسبة للجزائر فإن تبني هذه الدروس يمكن أن يساعد في تنفيذ اصلاح فعال يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية ،تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

نتائج الدراسة:

- للدعم الحكومي أهمية كبيرة بحيث لا يمكن إلغاءه وذلك لأنه يحقق العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى استقرار الأسعار، ولكن يجب إصلاحه .
- ضرورة إصلاح نظام الدعم الحكومي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستدامة المالية .
- دعم العائلات والسكن والصحة مجتمعة يتجاوز نسبة 60 % من مجموع الدعم الحكومي في الجزائر وهوما يعطي فكرة عن المجالات التي تستدعي إعادة النظر والترشيد.
- إن استمرار دعم أسعار الطاقة والمواد الأساسية يسهم في تفاقم العجز المالي ويؤخر تحقيق الاستدامة المالية .

التوصيات:

1- إصلاح الدعم الحكومي يجب أن يكون تدريجيا ومدعوما بسياسات تعويضية لحماية الفئات الهشة.

2- التخلي التدريجي على دعم المواد الطاقوية وبخاصة البنزين والكهرباء من أجل القضاء على التبذير وترشيد النفقات.

3- تخفيض نسبة الدعم في المواد واسعة الاستهلاك وإعادة توجيه تلك المبالغ نحو الاستثمار في رأس المال البشري.

4- استكمال مسار الرقمنة وتعميمه على جميع القطاعات وإنشاء بطاقية وطنية تحتوي على العائلات الفقيرة والتي يمكن إيصال الدعم لها مباشرة بمختلف الطرق.

5- تبني أنظمة دعم نقدي مباشر للفئات المستحقة مما يقلل من الهدر ويضمن وصول الدعم إلى الفئات التي تحتاجه حقا.

6- تبني برنامج دعم نقدي مشروط موجه للعائلات ذات الدخل المحدود ،مع ربطه بمؤشرات تعليمية وصحية لتحفيز الاستثمار في رأس المال البشري.

7- تمويل مشاريع البنية التحتية الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الفقيرة.

8- القيام بحملات توعوية لشرح أهمية إصلاح الدعم ودوره في التنمية المستدامة.

9- تعزيز التعاون الاقليمي والاستفادة من التجارب الناجحة.

10- التعاون مع منظمات دولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للحصول على الدعم الفني والاستشاري في تصميم وتنفيذ اصلاحات الدعم.

قائمة المراجع:

(1) بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 17، العدد (26) ، جامعة الشلف ، الجزائر، 2021، ص 19.

(2) قدار مريم، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر- دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035- ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3، الجزائر،2020، ص 15.

(3) احمد ابراهيم أحمد ابراهيم ضيف الله، التحليل الاقتصادي لسياسات الدعم الحكومي – دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر-، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2023، ص8.

(4) قدار مريم، مرجع سبق ذكره، ص14.

(5) طارق اسماعيل ، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018 ، ص 14.

(6) Direction Générale de l'impôt, code de l'impôt direct et taxes assimilées, imprimerie officielle, République algérienne, ALGERIE, 2025, P 12 et P48.

(7) طارق اسماعيل ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(8) فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ،مجلد 13،العدد (01)،جامعة البليدة 2، الجزائر، 2022، ص 10 .

(9) قدار مريم، مرجع سبق ذكره ، ص 16 وص17.

(10) البنك الدولي، تعزيز التنمية البشرية وبناء المرونة في مصر من خلال برامج التحويلات النقدية، واشنطن، الولايات المتحدة، 2024، ص 25.

(11) OECD, social protection system review of Indonesia, OECD publishing, Paris, 2019,P 45. https://www.doi.org/10.1787/788e9d71-en

(12) Hilman palaon, Digitising the social safety net: lessons from Indonesia, Lowy Institute for international policy, Sydney,Australia, 2022, P 9. https://www.lowyinstitute.org/publication/digitising-social-sofety-net-lessons-indonesia

(13) طارق اسماعيل ، مرجع سبق ذكره، الصفحات 9، 10، 11، 12و 24.